المحاضرة الرابعة: أدوار التأمين الاقتصادية والاجتماعية

بما أنّ شركات التأمين هي مؤسّسات وساطة مالية ضمنية نشاطها إنتاجي وخدمي؛ حيث الإنتاج في قطاع التأمين يمثل: "عدد العقود التأمينية التي يتم تحريرها خلال فترة زمنية محددة"؛ فإنّها تلعب دورا مُزدوجا يتمثّل في:

- تعبئة المدّخرات المالية المتأتّية من تحصيل الأقساط؛
- توظيف الفوائض المالية عبر قنوات الاستثمار المضمونة كأساس في تمويل الاقتصاد.

على هذا الأساس فإنّ أهمّ دور يلعبه قطاع التأمين في المفهوم الاقتصادي هو: **إعادة تشكيل رأس المال المنتج**، إضافة إلى وظائف أخرى، يمكن اختصارها فيما يلي:

أ- الدور الاقتصادي: يُسهم التأمين كأحد الأنشطة الحيويّة في تحقيق النمو بالنظر للأدوار التالية:

- *يُعتبر من أهمّ وسائل الادخار والاستثمار:* يتكوّن لدى شركات التأمين رؤوس أموال من خلال الاحتياطات المتجمّعة، والتي يمكن توجيهها لتمويل خطط التنمية الاقتصادية؛

- *يعمل على زيادة الإنتاج:* إن التغطية التأمينية التي توفّرها شركات التأمين تشجّعهم على الدُّخول في مجالات إنتاجية جديدة؛ ممّا يعمل على زيادة القدرة الإنتاجية.

- *يسهّل ويوسّع عمليات الائتمان ويزيد من الثقة التجارية:* نجد أنّ التأمين يوسّع من عمليات الإقراض؛ بحيث يقوّي التأمين مركز المدين تجاه الدائن، ويضمن استيفاء حقّه في حال إعسار المدين، أو إفلاسه؛

- *يُسهم في تحقيق التوازن بين العرض والطلب:* فأثناء الرواج الاقتصادي يمكن للدولة، عن طريق التأمينات الإجبارية، الزيادة من المدّخرات التي تقلّل من الطلب المتزايد على السلع، عن طريق اقتطاع قيم الاشتراكات من الدخول؛ ومن ثمّ تسيطر الدولة على التضخّم، بينما في فترات الكساد تزيد التعويضات؛

- *يوسّع نطاق التوظيف والعمالة:* حيث يعمل التأمين بقطاعاته المتعدّدة على امتصاص عمالة كبيرة سواء كانت فنّية، إدارية أو مهنية؛

- *يعمل على تحسين ميزان المدفوعات والحفاظ على الثروة الوطنية:* يتلخّص ذلك في زيادة الصادرات غير المنظورة (خدمات التأمين) وما تحصل عليه شركات التأمين الوطنية من عملات أجنبية، هذا فيما يخُصّ المعاملات الدولية خاصة فيما يتعلّق بإعادة التأمين.

يتّضح ممّا سبق، أنّ التأمين يتعدّى الحدود الإقليمية للدولة التي تعمل فيها شركة تأمين معينة، ومن ثمّ يشكّل عاملا مشجّعا على تكييف المبادلات؛ إذ يسمح بالقيام بعمليات عابرة للحدود دون تردّد.

ب- ***الدور الاجتماعي:*** زيادة على الأهمّية الاقتصادية التي يلعبها التأمين، فإنّ هذا الأخير يتعدّاه إلى أدوار أخرى اجتماعية تحافظ على رقيّ المجتمع وتطوّره، وحمايته من التقلبات المفاجئة، ومن بينها:

- *تحقيق الاستقرار الاجتماعي:* يُسهم التأمين في محاربة الفقر باعتباره شكلا من أشكال الاحتياط للمستقبل، كما يضمن الحدّ الأدنى لمستوى المعيشة للمستأمن وأسرته في حال تعرّضه لحادث؛ لذلك فإنّ التعويض يخفّف من الأعباء المترتّبة وكذا من حدّة الأزمات، وكلّ ذلك يساعد على استقرار المجتمع؛

- *توفير الأمان وطمأنينة النفس:* هو عامل نفسيّ أكثر منه اجتماعي؛ حيث بفضل التأمين يزول الخوف، ويحِل محلّه الثقة بالنفس وبالمستقبل، يُضاف إلى ذلك أنّ الأمان الناتج يمثّل منفعة عامة؛

- *تنمية الشعور بالمسؤولية والتقليل من الحوادث:* إنّ الشروط المُدرجة ضمن وثيقة التأمين تنمّي لدى الفرد الشعور بالمسؤولية؛ إذ أنّ التأمين لا يُعدّ إلاّ تعويضا في حدود الضرر الحاصل، لذلك لا مصلحة للمستأمن من افتعال الحادث، إلاّ إذا تعلّق الأمر بالغشّ ومحاولة التلاعب للحصول على مبالغ أكبر؛

- *محاربة المرض الاجتماعي:* بمكافحة المرض، الإصابة، البطالة؛ ممّا يحمي المجتمع من الآثار السلبية لها، وعادة ما تتكفّل الدولة بهذا النوع من التأمين.

كل ما سبق ذكره يمكن اختصاره في المخطّط الموالي.

شكل رقم 6: الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للتأمين

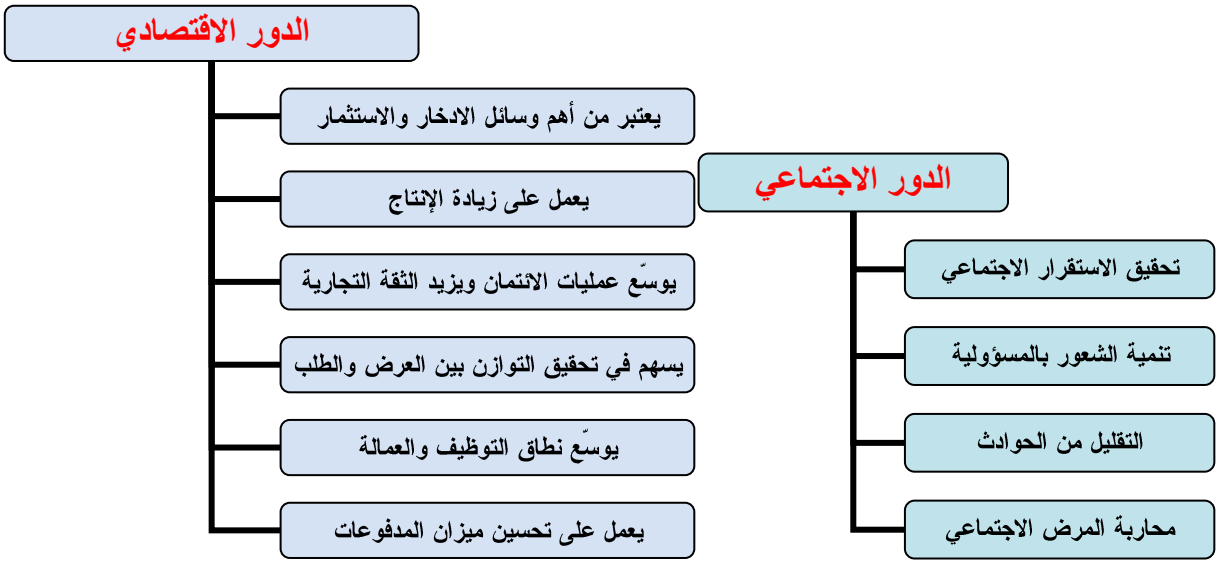

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق